

سعيد يتهم أطرافاً داخلية بالتواطؤ مع الخارج لضرب تونس



«تونس - الخليج»

أكد الرئيس التونسي قيس سعيد أن القانون يطبق على الجميع، لافتاً إلى وجود عدة قضايا ستم إثارتها مستقبلاً، فيما قضت محكمة تونسية بالسجن مدة 5 أعوام مع النفاذ في حق قاضية من أجل التدليس، في حين شارك عدد من نواب البرلمان المجمع في الدورة الحالية للاتحاد الدولي للبرلمانيين بمدرید. واتهم سعيد خلال استقباله وزير الداخلية، أطرافاً بالتواطؤ مع الخارج لضرب الدولة التونسية.

وجاءت تصريحات سعيد في أعقاب إحباط الشرطة محاولة طعن استهدفت رجال أمن قرب مقر وزارة الداخلية، بشارع الحبيب بورقيبة وسط العاصمة.

وقالت الداخلية، في بيان، إن الشخص الملتحي الذي حاول الاعتداء يوم أمس الأول الجمعة على أعوان الأمن أمام الوزارة في شارع الحبيب بورقيبة وسط العاصمة، أثبتت التحريات الأولية أن المعني يبلغ من العمر 31 سنة وقد درس

بالخارج وهو مصنف لدى مصالح الوزارة «تكفيري». فيما لا تزال التحقيقات مستمرة

واعتبر حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي أن القضاء على الإرهاب يمر حتماً عبر تجفيف منابعه وتتبع مصادر تمويله ومحاسبة المتورطين في دعمه والتغطية عليه. ودعا الحزب في بيان، أمس السبت، إلى «فتح الملفات الكبرى وفي مقدمتها الاغتيالات السياسية والجهاز السري لحركة النهضة» الإخوانية «وتسفير الشباب لبؤر الإرهاب والقطع النهائي». «مع الإفلات من العقاب

من جهة أخرى، قضت الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الفساد المالي بالمحكمة الابتدائية بتونس بالسجن مدة 5 أعوام مع النفاذ العاجل في حق قاضية من أجل التدليس ومسك واستعمال مدلس

في الأثناء، شارك عدد من نواب البرلمان المجدد في أشغال الدورة الحالية للاتحاد الدولي للبرلمانيين التي تحتضنها العاصمة الإسبانية مدريد

وسجلت الدورة مشاركة نواب ممثلين عن البرلمان المجددة أعماله، فيما اعتبر سياسيون وخبراء قانون في تونس البرلمان ونوابه في عداد المنتهي

(وضمنت المشاركة النواب الذي يوجدون في أوروبا). (وكالات